بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان بشأن اليوم الدولي للديمقراطية

المنامة في 15 سبتمبر 2011

يحتفل العالم في 15 سبتمبر من كل عام باليوم الدولي للديمقراطية، والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والستون في قرارها ((2007) A/62/7) الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 2007 ، كما أشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى الديمقراطية في المادة 21 الفقرة رقم (3) بالقول : "أن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع، أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت"، وبالتالي فان الديمقراطية تمثل ترجمة لتطلعات مشتركة للشعوب في جميع أرجاء العالم، فهي وسيلة لا غنى عنها من اجل تحقيق التنمية البشرية جمعاء، وقيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبرة عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والى مشاركة كاملة في جميع نواحي حياتها.

ومن هذا المنطلق فان المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان إذ تهنئ القيادة السياسية والشعب البحريني بهذه المناسبة الدولية وتشارك العالم باحتفالاته، تؤكد على أهمية تضافر الجهود الوطنية الداخلية من اجل السعي نحو ترسيخ قيم الديمقراطية الصحيحة والتأكيد عليها من اجل التنمية في كافة المجالات عبر الوسائل القانونية والسلمية.

كما تشير المؤسسة إلى انه ليس هناك نموذج وحيد للديمقراطية في العالم يمكن أن يتفرد ويستأثر بمفهوم الديمقراطية ولكن السعي نحو تحقيق تطلعات الشعوب والعمل الدءوب في هذا المجال هو في حد ذاته يعد ديمقراطية، والغاية التي من خلالها يمكن العمل على بناء المجتمع المتقدم وفق اطر ومؤسسات فاعلة تتكاتف من اجل تحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات والتي تمثل في المحصلة النهائية تطلعات الشعوب دون تمييز "بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء".

وتود المؤسسة في هذا الإطار الإشارة إلى الجهود المبذولة من قبل صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد حفظه الله ورعاه فيما يتعلق بالعملية الإصلاحية الشاملة والتي تزامن انطلاقها مع بداية الألفية الحادية والعشرين عبر السعي لترسيخ دولة المؤسسات والقانون وتأكيد المشاركة الشعبية من اجل تحقيق طموحات المواطنين، عندما نص دستور مملكة البحرين في مادته الأولى الفقرة (هـ)" للمواطنين رجالا ونساء، حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشح، وذلك وفقا لهذا الدستور والشروط والأوضاع التي بينها القانون ولا يجوز أن يحرم احد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشح إلا وفقا للقانون".

وبالتالي فان المؤسسة إذ تنظر إلى التطورات التي شهدها المجتمع البحريني خلال مدار العشرة سنوات الماضية تبرز أهمية ما تحقق على صعيد الإصلاحات في كافة المجالات تطلعا إلى طموحات الشعب البحريني، وتأكيدا في السياق ذاته فأن ما تحقق على ارض الواقع يمثل حافزا هاماً من اجل الاستمرار لمواصلة المسيرة الديمقراطية والإصلاح الشامل من اجل تحقيق مستقبل أفضل.

ومن جانبها فان المؤسسة الوطنية تنظر إلى دورها على اعتبار انه ركن أساسي في العملية الديمقراطية في مملكة البحرين وذلك عبر تعزيز وتنمية وحماية حقوق الانسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها استنادا للأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009 الخاص باختصاصاتها.